٢ - يرى مندوبو البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، أن تأكيد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ينبغي أن يشمل سيادة الدول النامية على المرافق الصناعية الحالية، والمشاريع المقبلة، وذلك بما يخدم مصالح شعوبها، وقضية التقدم الاقتصادي الدولي.

وجاء في بيان اللجنة أيضاً، أن الدول العربية الأعضاء في لجنة غربي آسيا الاقتصادية، تؤكد تمسكها بهذه الأسس والمبادىء، وترى فيها منطلقات ضرورية لتسريع عملية التنمية الدولية، مع الملاحظة بأن التقدم العملي الذي تمّ إحرازه في تنفيذ هذه المبادىء خلال العقد الماضي لم يكن كافياً، ولذلك فان دول المنطقة تؤكد على أهمية مضاعفة الجهود العالمية لتحسين الحالة الدولية، ونزع السلاح، وتصفية الاستعمار والعنصرية، وأشكال التبادل غير المتكافىء، وانتهاك السياسة الاقتصادية، كي يتيسر تحقيق تقدم أكبر خلال استراتيجية العقد الثالث الإنمائي للتنمية الدولية. وبالنسبة لمنطقة غربي آسيا، فان الدول الأعضاء تعتبر الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دول عربية عديدة، والتجاهل المستمر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، والعدوان المتواصل على جنوب لبنان، والتهديد الإسرائيلي العسكري المستمر لدول المنطقة، وإسلامة شعوبها، ولسيادتها على ثرواتها الطبيعية واقتصادها، خطراً يهدد استقلالها الاقتصادي، وعقبة تعترض تسريع معدلات التنمية في دول المنطقة(٣٠).

هذا كلام جميل، يعبّر عن أفكار قيّمة، ومواقف سليمة، ولكن، فيه، على الرغم من ذلك، شيئاً من الغرابة يتمثّل في إدراك الدول العربية لأهمية التكامل في التنمية الدولية، وفي مناداتها به، وفي عدم إقدامها، في الوقت ذاته، على تحقيق مثل ذلك التكامل فيما بينها هي، وهي التي لا تفتأ تعلن انتماءها لأمة واحدة ووطن واحد! وإذا حاولنا أن نتساءل عن السبب في ذلك، وجدنا أن العلة سياسية، ووجدنا أنه لا يمكننا أن نفصل بين التربية والسياسة في التخطيط التربوي، ولا سيما إذا تذكرنا أن من أهم وظائف التربية في أي مجتمع، ضمان التماسك القومي والمحافظة عليه وتدعيمه، مهما كانت العوامل والأسس التي يقوم عليها هذا التماسك، والتي تختلف باختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعتمدة لدى الدولة(٣١). ومعنى هذا، أن توفر الاستقرار السياسي هو واحد من أهم شروط التنمية؛ لأنه يتيح الفرصة لاتخاذ القرار السياسي اللازم لتسيير عجلة التنمية، ولأنه يوفر المناخ المناسب لاستقرار المجتمع، واستقرار تنميته(٣٢).

ومنذ البداية، ارتبطت التربية بعمليات التخطيط القومي، باعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لعمليات التنمية الاقتصادية، ومشروعات الخدمات، وأصبح رسم سياسة التربية أمراً يوضع في المنظور الديناميكي لنشاط المجتمع في مختلف قطاعاته؛ حيث تتحدد سياسة التربية ومقرراتها، من الناحيتين الكمية والكيفية، بمشروعات تكوين رأس المال، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وخدمات الصحة، والسكن، وخدمات الثقافة، ومطالب الإدارة، والأجهزة السياسية، إلى غير ذلك من الأنشطة المتطورة في حياة المجتمع(٣٣).

وبناء على هذا الاعتبار، فان التربية هي، في آن واحد، خدمة واستهلاك من جهة،